المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵔⴰⵔ
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/11/2012

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: زنازن بنكيران اللاإنسانية

في 54 صفحة استعرض ادريس اليزمي (الصورة) رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما اعتبره في تقريره «انتهاكات تمس حقوق بعض السجناء والسجينات»، حيث يصل عددهم حتى متم شهر دجنبر 2011، ما مجموعه 64833 نزيلا، من بينهم 888 نزيلا حدثا، ومن بين الملاحظات التي أبداها تقرير المجلس:

● وجود نزلاء أحداث في شروط لاتراعي الحد الأدنى لالتزامات المغرب الحقوقية.

● غياب آليات التشكي والتظلم، في ظل شكايات الأحداث من سوء المعاملة التي يدعون تعرضهم لها من قبل الموظفين ومن طرف النزيل المسؤول عن الزنزانة «الكابران».

● الإفراط في الاعتقال الاحتياطي، وعدم ترشيده، نظرا لسوء تقدير سلطة الملائمة الممنوحة لمؤسسة النيابة العامة. إذ يبلغ عدد النزلاء الاحتياطيين 27470، أي 43 في المائة من مجموع النزلاء.

● استمرار ظاهرة الاكتظاظ في السجون المغربية، مما يساهم في وقوع انتهاكات قد تطال حقوق السجناء والتأثير سلبا على ظروف إيوائهم وعمل الموظفين والحراس.

● استمرار النوم قرب المراحيض في السجون المحلية للعيون وعين قادوس وآيت ملول.

● وجود اختلالات على مستوى مساطر العفو ومعايير الترشيح له.

● عدم تفعيل مسطرة الإفراج الشرطي خلال الأربع سنوات الأخيرة.

● استمرار مجموعة من التجاوزات التي تمارس داخل السجون في حق النزلاء، من قبيل المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، ومن أهم مظاهرها: الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية والتعليق بواسطة الأصفاد في الأبواب لمدة طويلة واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء، فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين.

● وجود أماكن للتعذيب داخل بعض المؤسسات السجنية.

● تلقي بعض الموظفين لرشاوي مقابل استفادة العديد من النزلاء من مجموعة من الخدمات كتمديد فترة الفسحة والزيارة المباشرة وآلات التسخين والحصول على الهواتف النقالة..

● تشكي بعض السجناء من سوء المعاملة التي يتلقونها من بعض الأطقم الطبية وصعوبة التواصل معهم، فضلا عن تفشي بعض الأمراض المعدية..

لجنة من إدارة السجون تحل بسجن سيدي موسى في الجديدة

الجديدة
رضوان الحسني

أفاد مصدر مطلع أن لجنة تابعة للإدارة المركزية للسجون، مكونة من أربعة أشخاص، حلت صباح أول أمس بالسجن المحلي سيدي موسى في الجديدة، للتحقيق في وضعية السجن والسجناء، وخاصة من المعطيات التي تم تسريبها حول وجود مكان مخصص للتعذيب داخل السجن معروف باسم «جنان الكرمة».

وأكدت مصادر من داخل السجن المحلي في الجديدة أن عدد من السجناء استقبلوا أعضاء اللجنة بالاحتجاج حول أوضاعهم، واستنجدوا باللجنة لإطلاعها على حالات «التعذيب» التي قالوا إنهم يتعرضون لها في «جنان الكرمة».

وقالت نفس المصادر إن بعض السجناء رموا رئيس المعقل بهواتف محمولة كأسلوب للاحتجاج على أوضاعهم، وإن اللجنة التي حلت بالسجن المحلي زارت «جنان الكرمة»، في الوقت الذي استمعت اللجنة إلى عدد من السجناء.

وفي السياق ذاته، علمت «المساء» أن المندوب الجهوي للسجون كان قد حل، قبل أيام، بالسجن المحلي للجديدة، للاطلاع على حالة السجين توفيق الكردودي، المحكوم بثمان سنوات سجنا نافذا، والذي يتهم مسؤولين بتعذيبه، بسبب الشهادة التي أدلى بها للجنة التي عيّنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أثناء إنجاز تقرير حول الوضعية المزرية التي يعيشها نزلاء في السجن المحلي.

وقد حصلت «المساء» على رسالة للسجين المذكور الموجود حاليا في المستشفى الإقليمي للجديدة موجهة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يخبره فيها أنه سيجري عملية جراحية في الفخذ الأيسر، بعد أن تعفن الجرح الذي سببه له أحد مسؤولي السجن الذي قال هذا السجين إنه أطفأ سيجارة في فخذه، وهو مكبّل ومجرّد من ملابسه، وفق ما جاء في الرسالة. كما يتهم السجين المذكور نفس المسؤول بمنعه من عرض حالته على طبيب السجن، مبررا ذلك بكونه سيستغل ذلك من أجل إنجاز شهادة طبية ومتابعته قضائيا، في الوقت الذي قال السجين في شكايته إنه كان يريد فقط الحصول على العلاجات الضرورية.

وبعد تعفن الجرح وتدهور حالة السجين الصحية، أجبروا على نقله إلى مستشفى محمد الخامس. ويطالب المعتقل المذكور، في شكايته، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل للتحقيق في المضايقات التي قال إنه بات يتعرض لها بسبب شهادته وجرأته على البوح بالحقيقة للجنة المجلس، وعلى رأسها التهديد بالترحيل.

قال مدير السجن المحلي سيدي موسى إن «ما جاء في شكاية السجين المعني بالأمر مجانب للصواب»، مستشهدا بشهادة طبيب السجن، الذي أكد -بدوره- أن «الأمر يتعلق بتعفن عادي ولا علاقة له بحرق». كما نفى مدير السجن وجود مكان للتعذيب يسمى «جنان الكرمة» أو أن يكون المعتقل المذكور قد تعرّض لتهديدات أو ترهيب، مؤكدا في الوقت ذاته أن اللجنة التي حلت بالسجن استمعت إلى العديد من السجناء، وهي التي ستكشف ظروف السجن والسجناء وستكشف حقيقة مكان التعذيب المسمى «جنان الكرمة».

الإفراج عن «معتقلي مريرت» خلف استفهامات حول ملابسات وأهداف الاعتقال

خنيفرة: مراسلة خاصة

تحت موجة من الاحتجاجات التي عرفتها مريرت وخنيفرة، تم الإفراج عن المعتقلين الثلاثة الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية والدركية في ظروف غامضة ومفاجئة، من بينهم رئيس فرع مريرت للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ورئيس فرع الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين، وعضو بهذه الجمعية، تم اعتقالهم جميعا على طريقة الاختطاف، بينما تم خلق جو من الرعب وسط أسرة أحد التلاميذ إثر معلومات أفادت أنه مبحوث عنه، وقد تم نقل المعتقلين الثلاثة، في أجواء سرية، إلى مقر المنطقة الإقليمية للأمن بخنيفرة، حيث تم استنطاقهم بأسئلة مفاجئة، حسب مصادر «الاتحاد الاشتراكي»، من قبيل موقفهم من الوحدة الترابية، وعلاقتهم بعمال مناجم عوام، وما علاقة الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وكيف تجاوز المعطلون مطالبهم في الشغل، إلى جانب شعارات تم اعتبارها «تجاوزت الحد»، ذلك قبل الإفراج عنهم إثر تنظيم مسيرة احتجاجية بمريرت ووقفة حاشدة دعت إليها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أمام مقر الأمن الإقليمي، علما أن مصالح الأمن بمريرت نفت أن يكون المعتقلون لديها لحظة اختطافهم، وفي الوقت أيضا الذي انتشر فيه من الأخبار ما يفيد بقيام السلطات بإخلاء إحدى دور الطالبات بمريرت لاستقبال تعزيزات قوات التدخل السريع تحسبا لأي تفاعلات محتملة.

وكانت مريرت، إقليم خنيفرة، قد استيقظت على هذه الموجة من الاعتقالات والاختطافات، قبل أن تؤكد مصادر «الاتحاد الاشتراكي» خبر اعتقال رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان، محمد مفتوح، من مقر عمله بتيغزى، ورئيس فرع الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين، شفيق ديان، الذي تم تطويق بيته وتفتيشه قبل اعتقاله، إلى جانب المعطل، محمد زوران، وعند انتقال عدد من المناضلين والفاعلين إلى مقر مفوضية الشرطة بمريرت للاستفسار حول مصير المعتقلين، وتحديد أسباب الإعتقال، نفى رجال من الأمن، أول الأمر، علمهم بذلك، قبل إخبارهم بنقل هؤلاء المعتقلين إلى مصحلة الأمن الإقليمي بخنيفرة بتهمة رفع «شعارات تجاوزت الحد والمساس بالدولة المغربية»، دون توضيحات أو تفاصيل إزاء هذه التهمة المفبركة الترهيبية التي جاءت في نفس اليوم و للحظة التي كان فيها المجلس الوزاري يصادق على ثلاث اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان، ما يستوجب فتح تحقيق في خلفيات اعتقالات مريرت، وتحديد المسؤوليات.

المعتقلون الثلاثة، ووقفة للمطالبة بالإفراج عنهم

ولم يعثر أي متتبع لهذا الملف على أدنى خيط يقوده إلى أي شعارات يتحدث عنها القائمون بالاعتقال؛ علما أن هذه الاعتقالات جاءت على خلفية الوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمريرت، بعد زوال يوم الأحد 11 نونبر 2012، للتضامن مع ثلاثة من عمال جبل عوام لقوا مصرعهم بباطن الأرض بهذه المناجم، في غضون أقل من شهر، جراء انعدام شروط السلامة والصحة والوقاية من الأخطار

ويشار إلى أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمريرت سبق أن عممت بيانا احتجاجيا على إثر تناسل الوفيات العمالية بمناجم عوام التابعة للشركة المنجمية تويسيت «سي. إم. تي»، حيث ارتفع عدد القتلى إلى ثلاثة عمال لقوا حتفهم بباطن الأرض في ظروف مأساوية، وفي أقل من شهر، كما قام وفد من اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة لهذه المناجم، ومن المرتقب أن تعلن هذه اللجنة عن فحوى تقريرها في الأيام المقبلة، وهي التي لم يفتها متابعة ملف «معتقلي مريرت» منذ اللحظة التي تم اعتقالهم فيها.

بولمهارز في مراكش يستقبل من 10 إلى 15 نزيل يوميا.

نشر في 13 نوفمبر, 2012

أكد عبد الكبير صوفي مدير المؤسسة السجنية بمراكش"بولمهارز" أن إدارته تعمل جاهدة من أجل تحسين البنيات الوظيفية والتداولية للمؤسسة الجنية ، وفق البرنامج المعتمد من طرف الإدارة العامة.

وأضاف صوفي في مداخلة له بمناسبة تدشين المقر الجديد للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش آسفي، الخميس الفارط ، أن مؤسسة بولمهارز التي يديرها، تستقبل من 10 إلى 15 نزيل يوميا، مما يضع إدارته دوما تحت محك التحديث اليومي للمواصفات المتعلقة بالإستقبال في أفق تحولها لمنطقة الأوداية، وإفتتاح مؤسسة سجنية بمقاييس عالمية ومواصفات عصرية وحداثية.

في نفس السياق دعا إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللجان الجهوية بأن تضطلع بدورها الأساسي كآلية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها خصوصا داخل الفضاءات التعليمية كهدف إستراتيجي أولي، مؤكدا على أن مقر مراكش لابد أن يصير "دارا لحقوق الإنسان" تسمح لكل مواطن في الجهة بتقديم شكاياته وإيجاد آليات وميكنزمات للإنصاف، مشيرا أن هذه الآليات الجهوية التي وطدها المغرب لا تتواجد سوى بدولتين في العالم هي المكسيك والفلبين.

وذكر اليزمي خلال مراسيم إفتتاح مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، التي تميزت بحضور محمد فوزي والي جهة مراكش تانسيفت الحوز و فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة المجلس الجماعي لمدينة مراكش، وأعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان فاعلين إعلاميين، وأساتذة جامعيين إلى جانب فعاليات حقوقية من المجتمع المدني، بتصريح المقرر الأممي الخاص حول التعذيب خوان مانديز، خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا للمملكة، والذي أكد فيه أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية يتمتعون بالاستقلالية وبالمصداقية،مطالبا الحكومة بتطبيق التوصيات الصادرة عنه بدقة وموضوعية،كما نوه بمصادقة الحكومة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

من جهته، اعتبر مصطفى لعريصة،رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش آسفي، أن فضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش آسفي، والمتواجد بزنقة لويتنان إبراهيم أوحماد، في منطقة بين القشالي بجليز في مراكش، يشتمل على قاعة للندوات ومكتبة موضوعة رهن إشارة الباحثين والطلبة تضم باقة من البحوث والدراسات والمراجع والمؤلفات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تروم تشجيع البحث الميداني والموضوعاتي في هذا المجال، مراعاة لمقاربات حقوقية ديمقراطية وتواصلية تستجيب لمتطلبات الحماية والنهوض والمساهمة في إغناء ثقافة حقوق الإنسان بالجهة، مؤكدا على أن اللجنة ستشتغل في إطار من الانفتاح على مكونات المجتمع المدني وكافة القوى الحية، ضمن تصور جديد يقوم على تشاطر المسؤولية ومراعاة المستقبل.

إلى ذلك، قامت جميلة السيوري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتقديم تقرير تحليلي ، مرفوقا بالبيانات والوقائع، مهيء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون بالمغرب ، متضمنا 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء، كانت محط العديد من التثمينات والنقاشات والمداخلات من طرف الحضور.

Le CNDH se renforce à Marrakech

Une dizaine de plaintes pour violations des droits de l'homme au niveau régional, examinées par la Commission régionale • Un siège dédié à la promotion de la culture des droits de l'homme et à la recherche scientifique dans ce domaine

PAR **MUSTAPHA EL AHMADI**

La Commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech-Safi vient de se doter d'un nouveau siège. L'événement a été célébré jeudi soir en fanfare à Marrakech, en présence du président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami et d'autres personnalités. L'acquisition de ce nouveau siège s'inscrit dans la foulée des efforts consentis par le CNDH pour le renforcement de ses structures et l'amélioration de son rendement. C'est dans cette logique d'ailleurs, que la Commission régionale des droits de l'Homme de la ville ocre a estimé nécessaire de disposer d'un espace de rencontres de nature à favoriser la protection et la promotion des droits humains et à vulgariser une véritable culture dans ce domaine à l'échelon régional. Le nouveau siège comprend un espace de conférences ainsi qu'une bibliothèque ouverte aux chercheurs et aux étudiants, laquelle sera alimentée d'ouvrages et d'études sur les droits de l'homme, offerts par la Fondation Abdul-Aziz Al-Saoud pour les études islamiques et l'Institut royal de la culture amazighe. La finalité est de contribuer à la promotion de la recherche scientifique dans ce domaine. Selon El Yazami, l'ambition du Conseil est que ces nouveaux sièges des commissions régionales des droits de l'homme s'érigent en «Maisons des droits humains» où chaque citoyen lésé peut déposer une plainte et éventuellement trouver les meilleurs mécanismes d'équité. El Yazami insiste aussi sur l'obligation pour ces commissions régionales de placer, parmi leurs priorités, l'initiation aux droits de l'homme et la vulgarisation de cette culture dans le système éducatif. Mustapha Laarissa, président de la Commission régionale des droits de l'homme de Marrakech-Safi est du même avis. Pour lui, ce nouveau siège témoigne de l'intérêt particulier du CNDH à créer des espaces de communication qui répondent parfaitement aux exigences de protection et de contribution à la promotion d'une véritable culture des droits humains au niveau régional. Dans le dessein de s'ouvrir sur les différentes composantes de la société, une rencontre a été tenue à cette occasion autour du rapport thématique du Conseil sur la situation dans les prisons et des prisonniers. Installée le 10 janvier 2012, la Commission régionale des droits de l'homme de Marrakech fait partie des 13 commissions régionales du CNDH dotées de prérogatives élargies, en parfaite adéquation avec les dispositions de la nouvelle Constitution. Depuis son installation, la Commission régionale de Marrakech a reçu et examiné des dizaines de plaintes relatives aux violations des droits de l'homme dans la région. En matière de promotion des droits de l'Homme, elle a identifié de nombreux projets visant la diffusion de la culture des droits de l'Homme et l'enrichissement de la pensée et du dialogue dans ce domaine.

مجلس اليازمي يدخل على الخط في ملف خالد عليوة

محمد فجري

دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط في ملف المتهم خالد عليوة، المدير العام السابق للقرض العقاري والسياحي «السياش»، المتابع في حالة اعتقال إلى جانب ثلاثة متهمين آخرين، على خلفية ملف «الاختلالات» في هذه المؤسسة المالية.

وذكرت مصادر «الخبر» أن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقى قبل يومين ممثلين عن لجنة التضامن مع خالد عليوة ومن معه، بعد طلب سبق أن تقدم به أعضاء اللجنة. وأضافت المصادر نفسها أن الوفد الذي مثل اللجنة التمس من اليازمي الاهتمام بملف المتهم خالد عليوة، المعتقل احتياطيا منذ 6 أشهر دون مباشرة التحقيق معه، قبل أن يتلقى وعدا من رئيس المجلس الذي عبر عن انشغاله العميق بمعضلة الاعتقال الاحتياطي، مؤكدا على ضرورة الانكباب الفوري على تحضير توصيات من شأن تفعيلها ترشيد هذا الإعتقال، داخل آجال منظورة.

وأشارت المصادر نفسها إلى أن وفد اللجنة ضم كلا من مهدي منير، أستاذ جامعي بكلية الحقوق بالرباط، وعبد المنعم محسني، خبير قانوني، وإطار بالوكالة القضائية للمملكة، ومحمد درويش، أستاذ جامعي، والكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وحسن نجمي، شاعر ورئيس سابق لاتحاد كتاب المغرب، وعمر بنعياش، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بالرباط، والفنان المسرحي عبد الحق الزروالي، وأحمد شيبة، ناشط جمعوي وإطار بوزارة المالية، وعبد الواحد عوزري، مخرج مسرحي، وفتيحة سداس، سيدة أعمال.

وكانت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية أحالت ملف خالد عليوة على الوكيل العام للملك باستئنافية الدار البيضاء، بعد الاستماع إليه في اختلالات وردت في تقرير للمجلس الأعلى للحسابات سنة 2009، بخصوص تبذير أموال عمومية وسوء التسيير، والذي تضمن حوالي 40 صفحة تضمنت شرحا مستفيضا لمختلف الاختلالات التي شابت طريقة تدبير «السياش» خلال فترة ولاية عليوة.

!لجنة التضامن مع عليوة تطرق أبواب المجلس الوطني لحقوق الانسان

13/11/2012

زار وفد عن لجنة التضامن مع خالد عليوة، الوزير الاتحادي والرئيس السابق للقرض العقاري والسياحي، عشية أول أمس الأحد، مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط، حيث وضعت ملفا بشأن اعتقال عليوة بين يدي رئيس المجلس إدريس اليازمي، في لقاء معه دام ساعتين وبينما طرحت اللجنة على اليازمي موضوع اعتقال عليوة ومن معه، لمدة خمسة أشهر وبشكل احتياطي ودون محاكمة، كشف عمر بنعياش، منسق اللجنة، أن اليازمي عبر للوفد الزائر عن ''انشغاله العميق بمعضلة الاعتقال الاحتياطي''، مؤكدا على ''ضرورة الانكباب الفوري على تحضير توصيات من شأن تفعيلها ترشيد هذا الاعتقال'' داخل آجال منظورة اللقاء الذي أكدت اللجنة أنه كان بطلب منها، ضم الوفد المشارك فيه بعض الفنانين مثل حسن نجمي الرئيس الأسبق لاتحاد كتاب المغرب، والفنان المسرحي عبد الحق الزروالي، وعبد الواحد عوزري المخرج المسرحي، وشخصيات أخرى

خطوة حقوقية إيجابية

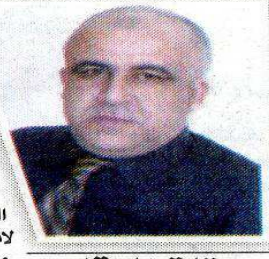

محتات الرقاص

جاءت مصادقة مجلس الوزراء، الذي ترأسه جلالة الملك أول أمس بمراكش، على اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان كان مجلس الحكومة قد أقرها في وقت سابق، لتؤكد مواصلة المملكة استكمال انخراطها التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

هذه المرة صادق مجلس الوزراء على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، ثم البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتندرج هذه المصادقة في إطار وفاء المغرب بتعهداته الدولية في مجال حقوق الإنسان، والتزامه الدستوري بالتشبث بها، وحرصه القوي على حمايتها والنهوض بها في شموليتها.

وتعتبر الخطوة الحالية إيجابية من حيث المبدأ، وعلى مستوى ترسيخ انسجام المملكة مع مقتضيات وثيقتها الدستورية، ومع التزاماتها الدولية ذات الصلة، وهذا ما يستلزم اليوم الانتقال إلى مرحلة وضع الآليات المؤسساتية والمنظومات المسطرية والإجرائية بغاية منح المصادقة معناها الضروري، وامتدادها في الواقع الملموس، وفي الممارسة العامة...

وبالإضافة إلى ضرورة الحرص على تنزيل هذه النصوص التي تصادق عليها البلاد على أرض الواقع، فإن الكثيرين يلاحظون نوعا من البطء في وتيرة الممارسة الاتفاقية للمملكة، أي أن المغرب يسير بنوع من البطء على مستوى انخراطه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأيضا على صعيد إعداد التقارير الدورية ذات الصلة، وخصوصا من حيث منهجية إعدادها، ثم ما يتعلق بمتابعة التقارير والتوصيات الصادرة عن المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان...، ورغم أن تحسنا نسبيا حدث على مستوى الوتيرة في السنوات الأخيرة، فإن ملفات وقضايا لا زالت، مع ذلك، عالقة، بما في ذلك توصيات صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وبعض الآراء التي ينادي بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان...

اليوم مثلا، لم يعد مقبولا، والبلاد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب، أن نجد في المؤسسات السجنية بالمملكة ما تحدث عنه التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما لا يمكن إحالة كل ما ورد في هذا التقرير إلى الرفوف من دون تحقيق أو محاسبة.

ولا يمكن أيضا أن نصادق على البروتوكول المتعلق باتفاقية «سيداو»، ونبقى في ذات الوقت مترددين في الإقدام على إقرار وتفعيل خطة وطنية شمولية لتكريس المساواة في الواقع وفي مختلف الميادين، وفق أجندة واضحة ومحكمة ومحددة الأهداف والآجال...

ولا يمكن ثالثا أن نتحدث عن انخراط البلاد في التشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها كونيا، ونحجم، في نفس الوقت، عن الإلغاء الصريح لعقوبة الإعدام من التشريعات الوطنية، رغم التوصية التي صدرت عن هيئة الإنصاف والمصالحة، ورغم تنامي دينامية المطالبة المجتمعية بذلك، ورغم تنصيص الدستور الجديد على الحق في الحياة...

إن الخطوة الإيجابية التي أقدم عليها المغرب، وكرسها أول أمس بمصادقة مجلس الوزراء برئاسة جلالة الملك، تحتم مواصلة تقوية هذه الممارسة الاتفاقية، وبالتالي الاستمرار في المصادقة على مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة التي لم يصادق عليها المغرب، والحرص على تسريع وتيرة بلورة الإجراءات والتدابير الضرورية لتفعيل مقتضياتها على الصعيد الوطني، وذلك بملاءمة كل التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المترتبة عن الاتفاقيات المذكورة، كما يقتضي الأمر تطوير التشاركية والتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية على هذا المستوى، وإشراك منظمات المجتمع المدني، وتعزيز التفاعل الإيجابي مع التوصيات والتقارير والمقترحات الصادرة عن جمعيات حقوق الإنسان الدولية والوطنية، وإدراج كل هذا ضمن رؤية وطنية شمولية تنتصر لقيم الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها كونيا.

■ عبد العلي حامي الدين ■

الوقاية من التعذيب

وأخيرا صادقت الحكومة المغربية على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي سبق أن أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 2002، بعدما تم اعتماده من طرف لجنة حقوق الإنسان في أبريل 2002، ومن طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوليوز 2002، الذي أوصى الجمعية العامة باعتماد مشروع البروتوكول الاختياري.

مصادقة الحكومة المغربية جاءت في الوقت المناسب، بالتزامن مع التقرير الهام الذي رصد فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان جملة من الانتهاكات التي تعرفها السجون المغربية، ومنها ظاهرة التعذيب التي وقف عليها المجلس الوطني في معظم السجون المغربية.

قيمة البروتوكول تكمن في تأسيسه لنظام الزيارات المنتظمة من طرف هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، وذلك تحت إشراف اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب، التابعة للأمم المتحدة التي تشتغل على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وعلى ضوء المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة لمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم.

كما تنشئ كل دولة طرف هيئة زائرة واحدة أو أكثر، على المستوى المحلي لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ،تسمى بالآلية الوقائية الوطنية.

ولتمكين اللجنة الفرعية لمنع التعذيب من أداء ولايتها على الوجه الأكمل، تتعهد الدول الأطراف باستقبال اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في إقليمها وتيسير سبيل وصولها إلى أماكن الاحتجاز، وتزويدها بكافة المعلومات ذات الصلة التي قد تطلبها لتقييم الاحتياجات والتدابير الواجب اتخاذها بغية تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم من التعذيب ،وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الحكومة المغربية مطالبة في غضون سنة واحدة على الأكثر، ابتداء من تاريخ المصادقة على البروتوكول، بإنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي، وتتكفل الدولة بضمان الاستقلال الوظيفي لهذه الآليات الوقائية الوطنية، وتتخذ التدابير الضرورية لكي تتوفر لخبراء الآلية الوقائية الوطنية القدرات اللازمة والدراية المهنية، مع التعهد بتوفير الموارد اللازمة لأداء الآليات الوقائية الوطنية مهامها.

وتمنح لها سلطة القيام، على نحو منتظم، بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز وتقديم توصياتها إلى السلطات المعنية، بغرض تحسين معاملة وأوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مع مراعاة المعايير ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة؛ وتقديم اقتراحات وملاحظات تتعلق بالتشريعات القائمة أو بمشاريع القوانين.

ولتمكين الآليات الوقائية الوطنية من أداء ولايتها، ينبغي أن تتيح لها الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بعدد الأشخاص المحرومين من حريتهم الموجودين في أماكن الاحتجاز، فضلا عن عدد هذه الأماكن ومواقعها؛ والحصول على جميع المعلومات التي تشير إلى معاملة هؤلاء الأشخاص، فضلا عن ظروف احتجازهم؛ والوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز ، ومنحها فرصة إجراء مقابلات خاصة مع الأشخاص المحرومين من حريتهم، دون وجود شهود، أو أي شخص آخر، تعتقد الآلية الوقائية الوطنية أنه يمكن أن يقدم معلومات ذات صلة، مع حرية اختيار الأماكن التي تريد زيارتها والأشخاص الذين تريد مقابلتهم؛ والحق في إجراء اتصالات مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، التابعة للأمم المتحدة. السلطات المختصة في الدولة ستكون ملزمة ببحث التوصيات الصادرة عن الآلية الوقائية الوطنية، وبإجراء حوار معها حول تدابير التنفيذ الممكنة، كما تتعهد بنشر وتوزيع التقارير السنوية الصادرة عن الآليات الوقائية الوطنية.

المصادقة على هذا البروتوكول مكسب جديد للحركة الحقوقية المغربية، وآلية جديدة للنضال من أجل تطوير أوضاع حقوق الإنسان في بلادنا والوقاية من التعذيب قبل وقوعه..

المغرب يوافق على اتفاقية مناهضة التعذيب بعد تصاعد الانتقادات الدولية

رحبت الأوساط الحقوقية المغربية، بمصادقة الدولة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، خاصة في ظل تنامي التقارير المحلية والدولية، التي تنتقد عمليات التعذيب في المغرب.

وصادق المجلس الوزاري برئاسة الملك محمد السادس، على ثلاثة مشاريع تهم اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، ويتعلق الأمر بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المعتمد بنيويورك في 18 ديسمبر 2002 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في السادس من أكتوبر عام 1999، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأبرز الناطق باسم القصر الملكي أن «المصادقة على هذه البروتوكولات الاختيارية تأتي في إطار وفاء المغرب بتعهداته الدولية في مجال حقوق الإنسان».

وتأتي هذه المصادقة، في سياق الانتقادات القوية التي جرى توجيهها إلى المغرب في المدة الأخيرة، في تقارير دولية ووطنية ومن ضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتقرير الأولي لمقرر الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب خوان منذير الذي زار المغرب في سبتمبر الماضي ورصد وقوع عمليات تعذيب خطيرة.

وكشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقرير له، عن ممارسات غير إنسانية في السجون المغربية، من اعتداءات جسدية فظيعة، مثل الضرب والتجريد من الملابس، مقدما توصيات لتجاوز هذا الوضع، ومن ضمنها إطلاق حوار وطني، حول أوضاع السجون، عبر مناظرة وطنية مفتوحة.

وفي موضوع ذي صلة، قررت 11 حركة حقوقية تكوين نسيج حقوقي، للضغط على المخطط التشريعي لحكومة عبدالإله بنكيران، وافتحاص مدى استجابته لحقوق الإنسان، وقال بيان للنسيج الحقوقي الذي يضم جمعيات حقوقية منها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية وجمعية عدالة المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، ومنظمة العدل الدولية فرع المغرب أن هم الميثاق الذي تم وضعه هو الحرص على مراقبة مدى إعمال المرجعية الحقوقية والديمقراطية في المغرب .

Le Maroc adopte trois conventions internationales sur les droits de l'Homme

12/11/2012

Le Maroc a adopté lundi trois protocoles de conventions internationales sur les droits de l'Homme, dont l'un contre la torture, lors d'un conseil des ministres présidé par le roi Mohammed VI, a-t-on appris de source officielle.

Ces trois protocoles facultatifs concernent la torture, les discriminations à l'égard des femmes ainsi que les droits civils et politiques, a indiqué le porte-parole du palais, Abdelhak Lamrini.

D'après lui, l'adoption de ces protocoles facultatifs s'inscrit dans le cadre du "respect par le Maroc de ses engagements internationaux en matière des droits de l'Homme". Il s'agit aussi de la "confirmation de son attachement constitutionnel à ces droits, et sa forte détermination à les protéger et à les promouvoir".

Ces trois textes dont les ONG marocaines réclamaient l'adoption depuis des années seront transmis au Parlement en vue de leur validation définitive, avant que leurs instruments ne soient transmis pour ratification à l'ONU, selon une source gouvernementale.

L'adoption de ces trois protocoles intervient quelques jours après la publication du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, public) sur les prisons.

Le CNDH a vivement déploré dans ce rapport que les "détenus subissent des "traitements cruels, inhumains ou dégradants" dans la plupart des prisons du Maroc, "en l'absence de contrôles et d'inspections efficaces".

Récemment, le gouvernement et le Parlement ont adopté une autre convention internationale interdisant la disparition forcée. Ce texte est en cours de publication au journal officiel, selon le CNDH.

Droits de l'Homme
Le Maroc adopte trois conventions internationales

13/11/2012

Lors du conseil des ministres tenu lundi, le Maroc a adopté trois protocoles de conventions internationales sur les droits de l'Homme. Ces protocoles facultatifs concernent la torture, les discriminations à l'égard des femmes ainsi que les droits civils et politiques, a indiqué le porte-parole du palais, Abdelhak Lamrini.

D'après lui, l'adoption de ces protocoles s'inscrit dans le cadre du "respect par le Maroc de ses engagements internationaux en matière de droits de l'Homme". Il s'agit aussi de la "confirmation de son attachement constitutionnel à ces droits, et sa forte détermination à les protéger et à les promouvoir".

Ces trois textes, dont les ONG marocaines réclamaient l'adoption depuis des années, seront transmis au Parlement pour leur validation définitive, avant que leurs instruments ne soient transmis pour ratification à l'ONU, selon une source gouvernementale. Récemment, le gouvernement et le Parlement ont adopté une autre convention internationale interdisant la disparition forcée. Ce texte est en cours de publication au journal officiel, selon **le Conseil national des droits de l'Homme**.

Une caravane en hommage aux mineurs marocains du Nord-Pas-de-Calais

Publié le 13.11.2012

Pour rendre hommage aux mineurs marocains, arrivés en France en 1960 pour travailler dans les mines du Nord-Pas-de-Calais, une caravane de sensibilisation sillonne, depuis le 2 novembre et jusqu'au 8 décembre, le sud du Maroc.

« La mémoire au service des droits de l'Homme ». C'est le thème qui a été retenu par les initiateurs de la Caravane des mineurs marocains du Nord-Pas-de-Calais, actuellement en tournée au Maroc. Il s'agit d'une troupe d'anciens mineurs, artistes, chercheurs, étudiants ou encore experts dans le domaine du développement. Ensemble, ils sillonneront cinq villes du sud marocain à savoir Agadir, Guelmim, Ouarzazate, Tiznit et Taroudant. Le but étant « de valoriser et de réhabiliter la mémoire et l'histoire des mineurs marocains installés dans la Pas-de-Calais en France et rappeler leurs droits », explique un **communiqué** des organisateurs.

Après une semaine passée à Ouarzazate, la caravane a atterri hier, lundi 12 novembre à Tiznit. Demain, mercredi, devrait avoir lieu un séminaire sur le thème « Mémoire au service du développement ». Il sera animé, à partir de 14h30 (heure locale), par Elkbir Atouf, docteur-chercheur en histoire sociale contemporaine.

Au programme, figurent également des projections de films, pièces de théâtre, tables rondes et café-mémoires pour « raconter l'histoire et le vécu de ces milliers d'immigrés arrivés en France par vagues successives durant les années 1960 ». Des rencontres avec les miniers marocains, aujourd'hui installés au Maroc, sont aussi prévues. L'événement sera clôturé samedi 8 décembre avec la diffusion, à Agadir, de la pièce théâtrale « Mémoire d'un mineur marocain dans les houillères du Nord-Pas-de-Calais » de Josette Breton, et dont le principal personnage est interprété par le conteur et acteur Hamid Oukattou.

« Ne pas oublier »

« Il est temps qu'il y ait ici au Maroc une place, un espace, pour cette mémoire de l'émigration et qu'à partir de là se crée une véritable dynamique entre nos régions du Souss Massa-Draa et du Nord-Pas-de-Calais avec de vraies perspectives d'avenir, des liens solides entre les populations, des échanges continus et réciproques de savoirs et de savoir-faire », explique insiste Abdallah Samate, président de l'Association des mineurs marocains du Nord-Pas-de-Calais (AMMN), à l'origine de cette initiative, cité par le quotidien le Soir Echos.

Et de poursuivre : « Il fallait rendre hommage aux mineurs, à leur sacrifice. Partis jeunes, déracinés, ils ont donné leurs forces à la France participant ainsi à son développement économique et à son enrichissement, tout en aidant leur pays d'origine ». « Il fallait parler de ces gens-là… ne pas oublier », insiste-t-il. A noter que la caravane est organisée en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger et le ministère chargé de la Communauté marocaine à l'étranger.

في ذكرى اليوم الوطني للمرأة أية تدابير وآليات لإخراج هيئة المناصفة ؟

ذكرى 10 أكتوبر اليوم الوطني للمرأة المغربية هي مناسبة نقف من خلالها كل سنة على المكتسبات والصعوبات التي ما تزال ترافق ضمان الحقوق الكاملة للنساء فالدستور الجديد نص على مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية فيما ما تزال النساء مستميتات في الدفاع عن حقهن في المساواة والمواطنة الكاملة رغم دسترتها إلى جانب تفعيل مبدأ المناصفة إلى جانب تفعيل مبدأ المناصفة الذي ينص عليه الدستور والحرص على الأجرة والملائمة بين الدستور والقوانين الوطنية في أرض الواقع فكيف تنظر الفعاليات النسائية والحقوقية والسياسية لهذا الوضع؟ وما هي الضمانات والرهانات التي تتضمن تكريس كل المكتسبات المنصوص عليها دستوريا؟ وماذا بعد النقاش وترافع الجمعيات حول إحداث هذه الهيئة إلى جانب تنظيم المناظرة الوطنية لإحداث هيئة المناصفة ومحاربة أشكال التمييز التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

السعدية السعدي : الحكومة مطالبة بتنزيل الدستور وتطبيقه

اعتبرت السعدية السعدي رئيسة جمعية أمل أن اليوم الوطني للمرأة يشكل محطة للوقوف على مجموعة من المكتسبات التي حققها المغرب في مجال الحقوق الإنسانية للنساء على اعتبار أن الدستور نص في أحد بنوده الأساسية والأولى من خلال الفصل 19 على مطلب أساسي للنساء يتجلى في المساواة والمناصفة وقالت السعدي أن الحكومة الحالية مطالبة بتنزيل الدستور وتطبيق مقتضياتها باعتباره أسمى قانون ينظم العلاقات بين المواطنين وأشارت إلى أن هناك تراجعا في عمل حكومة بنكيران لا يتجلى فقط في ما يتعلق بتنزيل مضامين الدستور بل يشمل العديد من المجالات من أهمها المكتسبات التي ناضلت من أجلها الحركة النسائية والجمعيات الحقوقية والأحزاب الديمقراطية خصوصا وجود النساء في مواقع القرار السياسي التي تشكل لوحدها واقعا مرير ما وأضافت السعيدي أن الحكومة مطالبة الآن في المجال التشريعي بإيجاد نصوص قانونية لتنزيل ما ورد في الدستور حول المناصفة لكن الملاحظ أنها لحد الآن لم تفتح ورش نقاش واسع مع المجتمع المدني والجمعيات النسائية والحقوقية ونحن كجمعيات في الربيع النسائي للديمقراطي والمساواة لدينا تصور حول المناصفة وأصدرنا مذكرات في هذا المجال وسنعقد لقاء وطنيا عن هذا الموضوع وننتظر فقط هذا الدخول السياسي الحالي وماذا ستفعل الحكومة كما أننا سنخوض أشكالا نضالية واحتجاجية لإخراج هيئة المناصفة إلى حيز الوجود بعد اجتماع الربيع ويبدو أن الحكومة ليس لديها مشروع مجتمعي حقيقي ولا يشمل هذا الواقع الحقوق النسائية بل في واجهات أخرى تتعلق بالمجال الاقتصادي والاجتماعي كما أنها لا تتوفر على تصور مستقبلي لهذا المجتمع كيف سيسير وإلى أين يمضي؟

نبيلة جلال: لا مناص من إحداث هيئة المناصفة

قالت نبيلة جلال مرشدة اجتماعية بالرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة إن تخليد الأيام الوطنية والعالمية والمرتبطة بحقوق النساء يهمنا دائما لكن ما نطمح إليه هو ألا ترتبط قضية المرأة بأيام محددة كاليوم الوطني للمرأة لنتذكر من خلالها همومها ومتاعبها وآلامها أملنا دائما هو تحقيق همومها ومتاعبها وآلامها أملنا دائما هو تحقيق مطالب الحركة النسائية وحقوق المرأة في أرض الواقع وأولها إخراج هيئة المناصفة التي جاء بها الدستور المغربي الجديد وتحويلها إلى واقع ملموس وذكرت نبيلة جلال أن المغرب حقق في السنوات الأخيرة مجموعة من المكتسبات تهم مجال حقوق المرأة من قانون الجنسية مرورا بمدونة الأسرة ورفع التحفظات على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لكن يظل الشرط الأساسي والآلية المهمة للحفاظ على هذه المكتسبات وتحصينها هي إحداث هيئة المناصفة ولهذا السبب تكتلت الجمعيات النسائية من أجل الترافع لإحداث هذه الهيئة التي أعدت تصورا لها ولحدود العلاقة بينها وبين المؤسسات التشريعية والتنفيذية كما حددت اختصاصاتها وتشكيلتها وستظل الجمعيات تواصل نضالاتها وترافعها لتحقيق هذا الهدف وأوضحت جلال أن هناك عملا مكثفا وندوات دولية وشبكات بين جمعيات وازنة ونقاشات وموائد مستديرة حول هيئة المناصفة كما وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإغنائه ونحن ماضيات في علمنا الجمعوي في إطار شبكات ولن يخفينا صمت الحكومة وحوبا عن ذالك هو الضغط والمسيرات والاعتصامات فالمجتمع المدني من حقه دستوريا أن يخلق عريضة ويتدخل ويشارك بشكل مباشر في القرارات وينظم حملة توقيعات فالحركة النسائية لا تناضل من فراغ ومطالبها واقعية وحقيقية وقابلة للتطبيق

المساواة والمواطنة في قلب اهتمامات النساء

قبيل اليوم الوطني للمرأة وفي غمرة الاستعدادات للمؤتمر الوطني التاسع للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نظمت لجنة المساواة والمناصفة المنبثقة عن اللجنة التحضيرية حلقة نقاش حول الفصل 19 من الدستور المتعلق بالمساواة في الحقوق والحريات بين الرجال والنساء والذي ينص أيضا على إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وركز اللقاء على إشراك مجموعة من الخبراء والفاعلين في المجتمع المدني في النقاش حول هذه القضية وألقى الضوء على البدائل الممكنة لحماية المكتسبات والتفعيل الديمقراطي للدستور خصوصا في الجانب المتعلق بمكافحة التمييز وخلخلة أسس اللامساواة الفعلية المتغلغلة بين الرجال والنساء داخل منظومة المجتمع الثقافية والمؤسساتية

أمينة بوعياش: الفصل 19 جاء مغايرا للمتفق عليه في لجنة تعديل الدستور

ركزت أمينة بوعياش الرئيسة السابقة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان سابقا والعضوة في لجنة تعديل الدستور في تدخلها على الآليات والمؤسساتية مشيرة إلى الفصل 19 من الدستور وكيف جرت إعادة صياغته وإلى التعقيدات التي حصلت داخل اللجنة كما أفادت بوعياش أن هذا الفصل جاء مغايرا للمتفق عليه داخل اللجنة وقالت إننا تعاقدنا بكل اختلافاتنا الإيديولوجية والسياسية على وثيقة صوت عليها المغاربة والمبدأ واضح في ما يخص مقتضيات الدستور وطالبت بوعياش بإحداث هيئة للمناصفة وعدم التمييز وبتفعيل الدستور من داخل المؤسسات المسؤولة وشددتن على تحمل البرلمان كسلطة تنفيذية مسؤوليته الكاملة بهذا الشأن وأضافت بوعياش أن مراجعة الدستور ممكنة وأن الفصل 6 يشير إلى مرجعية مصادر القوانين التي هي قوانين وضعية أساسا كما يركز أيضا على الاتفاق السياسي وأفادت أن الفصل 19 يجمع بين القرار السياسي والقرار الاستراتيجي

عائشة بلعربي : المحافظون لا يرهبوننا

وصفت عائشة بلعربي عضوة المجلس الوطني للاتحاد الاشتراكي تعامل حكومة بنكيران مع مبدأ المناصفة والمساواة بغير المتوازن وقالت إن هناك فجوة هائلة في التعامل مع خطاب المناصفة إذا أن الحكومة تلتزم بالمناصفة وتلغي المساواة معللة ذالك بما جاء على لسان بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والأسرة بقوة لها إنه يجب أن تكون المساواة تتطابق مع قيمنا الدينية كما استنكرت بلعربي الاتفاقية التي أبرمت مع الاتحاد الأوروبي في فبراير الماضي إذ منح المغرب مبلغ 500 مليون أورو لدعم مشروع المساواة فيما اختزل في مصطلح الإكرام وأبرزت بلعربي في مداخلتها أن هناك خلطا كبيرا في التعامل مع المساواة و أن هناك خطابات متنوعة منها خطاب الدستور وخطاب الأغلبية الحكومية وخطاب الشارع وفي سياق حديثها عن البعد الكمي والنوعي الجوهري قالت أنه يجب التمييز بين نوعين من المساواة مساواة تكون أجزاؤها متشابهة ومساواة تحمل نفس المواصفات وتختلف في أجزائها واختتمت كلمتها بقولها نحن لا نتسول ونريد أن نشتغل جنبا إلى جنب مع الرجال رافعة شعار المحافظون لا يرهبوننا والقافلة تشق طريقها وستمشي نحو المساواة